الافتقار النصي في بنية الجملة الفعلية

محمود سليمان الهواوشه *

ملخص

يهدف البحث إلى بيان أن الجملة العربية جملة نصية، ويرتكز على بحث مفهوم الافتقار في بنية الجملة الفعلية وبعده النصي، وينطلق من فكرة أن الجملة العربية نصية التكوين، وأن النحو العربي نحو نص، وليس نحو جملة منغلقا على الجملة لا يتعداها، فالجملة الفعلية باعتماد مبدأ الافتقار بين مكوناتها وبين النص، هي نصية ذات امتداد نصي، فكل مكون من مكونات الجملة الفعلية يفتقر إلى الآخر، ويقتضي وجوده، من المسند إلى المسند إليه إلى الفضلة، ويمتد الافتقار في الجملة إلى النص. والفضلات هي عنصر امتداد نصي في بنية الجملة، تربط الجملة بالنص الذي تنتمي إليه، فلا جملة تخرج عن إطار نص، وهي مكون أساسي في تركيب الجملة لا يستغنى عنه. كما أن الافتقار في الجملة الفعلية يكون من الأول للثاني وليس العكس، ما يعني أن امتداد الجملة وفهمها، مرهونان بارتباطهما النصي، والفضلات تحدث الافتقار النصي في الجملة. والجملة تحمل الصفات النصية في أبسط صورها كما يحمل الجنين الصفات الوراثية. وعلى ما سبق فالنحو العربي نحو نص، وليس نحو جملة منغلقا على الجملة، لا يمتد إلى النص، وأمثلته كثيرة في بنية الجملة انطلاقا من مبدأ الافتقار، وفي الجملة عناصر إحالية نصية كالنص: كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وغيرها. فالضمير مثلا يحيل إلى عنصر إشاري داخل الجملة وخارجها.

الكلمات الدالة: الافتقار النصي، نحو النص، الجملة، الفضلة.

المقدمة

ينظر إلى النحو العربي على أنه نحو جملة قاصر عن مواكبة البنية النصية، فتبقى المعالجات اللغوية في إطار الجملة، فهي منغلقة على نفسها تركيبا ودلالية، وكأنها غير صالحة تداوليا، وهي التي خط بها أعظم نص؛ وهو القرآن الكريم، فبدا لي أن أناقش بنية الجملة الفعلية من الناحية النصية اعتمادا على فكرة الافتقار، وهو افتقار الأول من التركيب للثاني، وليس الثاني للأول، فالفعل يفتقر إلى الفاعل، والفعل والفاعل يفتقران للمنصوبات والمجرورات؛ أي الفضلات، والفضلات توجه الجملة إلى النص، أما افتراض افتقار الثاني للأول؛ فيعني انغلاق الجملة، فإذا توقفت حاجة الثاني توقف امتداد الجملة، وبذلك تكتمل الجملة أفادت أو لم تفد، وتبين من البحث أن الأول يفتقر للثاني، ويستمر الافتقار حتى يكتمل النص.

وتناول البحث آراء النحاة القدامى والمحدثين في البنية التركيبية للجملة على اختصار، فأغلب النحاة القدامى والمحدثين اتفقوا على كون أن الإسناد هو الجملة، وما سواه فضلة يمكن الاستغناء عنه، وقلة من القدماء والمحدثين قالوا: إن الفضلة عنصر أساسي في بنية الجملة، وعلى رأي الأغلبية أغلقت الجملة على نفسها، ولم ينظر في نصيتها، مع أن المعالجات النحوية للجملة لها بعد نصي، كعودة الضمير والموصولات وأسماء الإشارة وغيرها.

وعليه طرحت الافتقار النصي في بنية الجملة الفعلية لبيان نصية الجملة، منطلقا من خاصية الافتقار في بنية الجملة الفعلية، ودرست في البحث مكونات التركيب الأسنادي؛ المسند والمسند إليه مع الفضلة، على اختصار في أنواع الفضلة لكفاية المطروح. وتبين من التحليل أن الجملة الفعلية نصية دلالية تداولية، الأول منها يحتاج الثاني وليس العكس، ما سمح بتخطي حدود الجملة إلى النص، وأن الفضلات موجهات نصية للجملة، تربط الجملة بالنص، ويبنى على ذلك أن شبه جملة الجار والمجرور كالإسناد في بنية الجملة؛ أي ركن أساسي في بنية الجملة، وذات بعد نصي فيها.

موضوع البحث وأهميته

يتناول البحث موضوع الافتقار في بنية الجملة الفعلية في اللغة العربية؛ لبيان دوره في نصية الجملة، وبطلان مقولة أن النحو العربي نحو جملة، لا يمتد إلى النص. فالوقوف على حد الجملة؛ يعني انغلاق الجملة على نفسها، وأن حدود البحث النحوي

* كلية التربية والآداب، جامعة صحار، سلطنة عمان. تاريخ استلام البحث:2018/9/10، وتاريخ قبوله:2019/8/5.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

محصور في إطار الجملة فقط.

ويتناول البحث افتقار الأول في بنية الجملة إلى الثاني وليس العكس، ما يعني أن الجملة في اللغة العربية ممتدة منفتحة على ما بعدها. فحاجة الأول للثاني توجب حاجة الجملة في بنيتها النصية (البنية الصغرى) إلى البنية الكبرى، وهكذا حتى تتم الفكرة نصا كاملا.

بنية الجملة

بنية الجملة عند النحاة القدامى

تتكون بنية الجملة العربية كما يرى أغلب النحاة القدامى من المسند والمسند إليه، وبهما يتم معنى الجملة، ويحسن السكوت عليها، وما سواهما فضلة يمكن الاستغناء عنها، ومنهم ابن جني، وابن يعيش، والمبرد – والأخير أول من استخدم لفظ جملة – وغيرهم.(ابن جني، 1985م وغيره)

أما سيبويه فلم يذكر لفظ جملة في كتابة بمعنى المسند والمسند إليه، وهناك رأي لابن جني في كتابه: المحتسب، يؤكد أهمية الفضلة في بيان المعنى(ابن جني، 1999م). أما ابن هشام فيؤكد أهمية الفضلة في بنية الجملة في كتابه قطر الندى (ابن هشام، 1963م).

بنية الجملة عند البلاغيين

وعموم رأي البلاغيين كالنحويين فيقول الجرجاني: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ. يسمى كلاما، ويسمى جملة" (الجرجاني، 1972م). "فالإسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع، كنحو: عرف زيد. ويسمى هذا جملة فعلية أو زيد عارف. أو زيد أبوه عارف. ويسمى هذا جملة اسمية"(السكاكي، 1987م). غير أن أغلب البلاغيين وإن ذكروا الإسناد حدّا للجملة فإنهم يتبعون حدهم بحصول الفائدة.

بنية الجملة الفعلية عند النحاة المحدثين

آراء اللغويين المحدثين في الجملة تتبع آراء الأقدمين، فتنقسم إلى قسمين: قسم يسير على نهج أغلب النحاة القدامى، وقسم اتبغ رأي الأقلية في كون الجملة ما أفادت معنى يحسن السكوت عليه، مدخلين الفضلات في بنية التركيب من قريب وبعيد، ومن المحدثين: إبراهيم أنيس الذي يعرّف الجملة بقوله: "الجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"(أنيس، 1985م)، (نحلة: 1991م)، (عاشور، 1991م) وهو رأي يوافق رأي ابن هشام. وسار تمّام حسان على نهج النحاة القدامى في النظر إلى عناصر الجملة فيقول: "للجملة عند النحاة ركنان: المسند والمسند إليه...وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة، يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة"(حسان، 2000م).

ونأخذ من اللغويين الغربين رأي تشومسكي في بنية الجملة، وقد مرت الجملة عنده بثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة الحالة المحدودة (القاعدة المحدودة)، فتوليد الجملة عند تشومسكي في نظرية الحالة المحدود يقوم على السير في متوالية من الحالات؛ إذ "ينتج كلمة كلما انتقل من حالة إلى أخرى، حتى ينتهي في الحالة الأخيرة، فمتوالية الكلمات الناتجة نسميها (بالجملة)" (تشومسكي، 1987م). ونظرية "الحالة المحدودة تسير على الطريقة الرياضية، وتسمى في علم الرياضيات "بعمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة "(تشومسكي، 1987م).

الثانية: بنية العبارة: أو قواعد تركيب أركان الجملة. وهذا المثال عند تشومسكي يعتمد على تحليل العبارة إلى المكونات المباشرة، وهذا النظام أكثر قدرة من نموذج الحالة المحدودة، ولكنه غير صالح لغرض الوصف اللغوي(البحيري، 1997).

الثالثة: الطريقة التوليدية التحويلية (Transformational Generative Grammar): وهي "النظرية العامة أو المرحلة الموسعة: وتهتم بتوضيح العلاقة بين مجموعة الجمل القواعدية ومجموعة الجمل الملحوظة"(تشومسكي، 1987م)، (الخويسكي، 1978)، وتسمى المرحلة الموسعة، وتناول فيها الفضلة كعناصر تداولية، إلا أنه لم يتعد في تحليله وتشجيره حدود الجملة الواحدة، وعلاقته بالفعل، فلم يأخذ عنده بعدا نصيا أكثر من كونه متعلقا أو تتمة كما هو عند كثير من النحاة العرب؛ لأن الجملة عنده أكبر وحدة لغوية، وذات استقلال تام. وزاد تشومسكي في نظريته الموسعة عدد الرموز التي جاءت في الطريقة الثانية، فاهتم بالعدد والزمن والأسماء والأفعال التامة والناقصة وغير ذلك. لكنه لم يجعلها عناصر نصية في بنية الجملة.

حد الافتفار

جاء في لسان العرب لابن منظور "والفَقْر: الْحَاجَةُ، وَفِعْلُهُ الافْتِقارُ"(ابن منظور، 1414هـ) وجاء في حد الافتقار: "أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة يتم بها معناه." وهو حد يقتصر على افتقار الاسم للجملة، لكن التحليل لبنية الجملة من الناحية

الدلالية والتداولية يثبت أن كل مكون من مكونات الجملة يفتقر للآخر، ويمتد الافتقار إلى افتقار الجملة إلى النص، بحكم المكونات التوجيهية في الجملة؛ وهي الفضلة، فالفضلة تقتضي ارتباط الجملة بالنص، وهنا لا بد من مقدمة توضيحية لمفهوم الاقتضاء لتضافره مع الافتقار في بيان مقصد البحث.

الاقتضاء

الاقْتِضاءَ هو الطَّلَبَ(المكي، 1993م). "اقتضاه حقَهُ: أي تقاضاه، واقتضى الشيءُ الشيءَ: إذا أوجبه في الحكم".(الحميري، 1999م) ومن الاقتضاء " مُطَالَبَة الْمَعْنى لغيره كَأَنَّهُ نَاطِق بأنه لَا بُد مِنْهُ "(العسكري، د.ت)، "وقد تتوقف صحة دلالة اللفظ على إضمار، وتسمى بدلالة الاقتضاء، وقد لا تتوقف على إضمار ويدل اللفظ على ما لم يُقصد به قصدًا أوليًّا، وتسمى: دلالة الإشارة. فالأول: كقوله تعالى: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ"(البقرة، 184) أي: فأفطر فعدة؛ لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أفطر في سفر ... وكقوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُم"(النساء، 23) فإنه يتضمن إضمار الوطء ويقتضيه، أي وطء أمهاتكم ... وهذا النوع يقرب من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو من باب إيجاز القصر في البلاغة – وسمي "اقتضاء" لاقتضاء الكلام شيئًا زائدًا على اللفظ.

والثاني: وهو دلالة الإشارة – كقوله تعالى: "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ"(البقرة، 187) ، فإنه يدل على صحة صوم من أصبح جنبًا – لأنه يبيح الوطء إلى طلوع الفجر بحيث لا يتسع الوقت للغسل، وهذا يستلزم الإصباح على جنابة، وإباحة سبب الشيء إباحة للشيء نفسه، فإباحة الجِماع إلى آخر جزء من الليل – لا يتسع معه الغسل قبل الفجر – إباحة للإصباح على جنابة.

وهاتان الدلالتان –الاقتضاء والإشارة– أُخِذَا من المنطوق أيضًا، فهما من أقسام المنطوق، فالمنطوق على هذا يشمل: النص، والظاهر، والمؤول، والاقتضاء، والإشارة."(القطان، 2000م) "قال بعضهم الألفاظ إما أن تدل بمنطوقها أو بفحواها أو باقتضائها وضرورتها أو بمعقولها المستنبط منها ... قلت فالأول دلالة المنطوق، والثاني دلالة المفهوم، والثالث دلالة الاقتضاء، والرابع دلالة الإشارة"(السيوطي: د.ت).

والاقتضاء سياقي تداولي، فاستدعاء الألفاظ والجمل في الذهن ناتج عن حضور الفكرة في الذهن قبلا، وليس بضم لفظ إلى الآخر؛ أي " أن يكون المعنى في ضمّ الكلمة إلى الكلمة توخّي معنى من معاني النحو فيما بينهما"(الجرجاني، 2001م): والاختلاف في الاقتضاء "كالخلاف في المبنى والمعنى وأيهما أولا، غير أن المعنى عندي سابق المبنى، والجمال لسبك المعنى في جميل المبنى، وقد وقع خلاف بين العلماء في اعتبار دلالة الاقتضاء ودلالة الإشارة من المنطوق أو المفهوم فجعلهما الآمدي وابن الحاجب والسيوطي وغيرهم من المنطوق، وجعلهما الغزالي في المستصفى والبيضاوي والزركشي من المفهوم."(الرومي، 2003م).

وعند ربط البنية التركيبية للجملة بالمعنى – وهو سبب تكوينها – نرى أن بنية الجملة تتكون من المسند والمسند إليه والفضلة (الموجهات)، فلا معنى يحسن السكوت عليه من دون الفضلة، فهو ما يربط الجملة بنصها الذي بنيت له، فكل جزء من الجملة يقتضي الآخر، والمعاني تقتضي الألفاظ ما ركبت منها الجملة أو ما اقتضاه المعنى في التركيب ولم يذكر، والجمل بنات النصوص، ولا يمكن تكوين بنية صغرى (جملة مفيدة) يحسن السكوت عليها من دون فكرة، ولا يمكن تكوين بنية كبرى من دون فكرة ما. فالجملة العربية بنت نص، تأخذ كل جملة منه بعنق الأخرى حتى تتم الفكرة النصية، وعليه لا بد من معرفة مظاهر الامتداد النصي في بنية الجملة العربية، وهل الامتداد من الأول إلى الثاني أم يعود الثاني على الأول فتنغلق الجملة، وهل يفتقر الأول للثاني أم الثاني يفتقر للأول في بنية الجملة العربية. ولبيان مسار الافتقار وحدوده نحلل الافتقار في بنية الجملة الفعلية ثم موقع الجملة من النص، على النحو الآتي:

الافتقار في بنية الجملة الفعلية

تتكون بنية الجملة العربية بنوعيها من مسند ومسند إليه، كمكونين أساسيين ثابتين، يكفيان لتمام المعنى ويحسن السكوت عليهما، وهو الرأي الغالب عند النحاة، ورأي آخر يضيف لهما الفضلة وهو رأي الأقلية من النحاة.

ومن الاقتضاء في بنية الجملة الفعلية؛ الافتقار لما يبين معنى كل عنصر من مركباتها، كافتقار الصفة للموصوف، واسماء الإشارة، والموصولات وغيرها، غير أن البحث النحوي لم يبحث الافتقار النصي في بنية الجملة بشكل مستقل، واقتصر على بنية الجملة في حد ذاتها، فراعى النحاة في افتقار الموصول وأمثاله؛ أن يكون الافتقار للمفرد المقصود في جملة الصلة وليس للجملة، لحاجة الموصول والموصوف إليه، فقال ناظر الجيش: " إذ ليس للنكرة افتقار إلى ذلك. وتقييد الافتقار بحال وصفها لا يفيد؛ إذ

لو اعتبر ذلك لزم أن الافتقار صادق على كل كلمة تعرض؛ لأن الكلمة إذا تعلقت بأخرى صدق أن كلا منهما مفتقر إلى الآخر حال التعليق. ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد الافتقار الذاتي كما هو افتقار الموصول"(الحلبي، 1428هـ).

وفي قوله: " ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد الافتقار الذاتي " إغفال للبعد النصي مع تحققه حتى لا يخرج البحث عن إطار الجملة؛ لأن الكلمة إذا تعلقت بأخرى صدق أن كلا منهما مفتقر إلى الآخر حال التعليق.

فالكلام يفتقر بعضه إلى بعض إلى أن يكتمل النص، والنص ليس مجالا لبحث النحاة ما أغلق التفكير النحوي على الجملة. وإن كان هدفهم خدمة النص من حيث لا يشعرون، فقصدهم الأول خدمة نص القرآن الكريم، وهو نص متكامل. كما أن الدرس النحوي في نهاية المطاف في قواعده المتنوعة يخدم النص، غير أنه يحتاج إلى تأطير وتفسير منظم.

ومن أقوالهم التي تدل على الافتقار النصي في إطار بحث الجملة: "أَن يكون الِاسْم لَازم الافتقار إِلَى مَا يتمم مَعْنَاهُ كالموصلات والغايات المقطوعة عَن الْإِضَافَة وَإِذا وَنَحْوهَا، بِخِلَاف مَا لَا يلْزم الافتقار كافتقار النكرَة الموصوفة بجملة إِلَى صفتهَا وَالْفَاعِل للْفِعْل والمبتدأ للْخَبَر"(ابن مالك، د.ت)، وفي قوله: " ما لا يلزم الافتقار ... وَالْفَاعِل للْفِعْل" أفتقار بخلاف ما ذكر وسنناقشه لاحقا.

ومما قالوا في الافتقار: (الشبه الافتقاري)؛ وهو كون الاسم وضع مفتقرا إلى ما يفسر معناه ويبينه، وهو المراد بقوله: (وكافتقار أصلا)، ويريد أن الاسم إذا وضع على الافتقار بني كالموصولات، فإنها وضعت على الافتقار في فهم معانيها إلى صلاتها، فهي لا تستقل بالمفهومية دون أن يؤتي بما يبينها، كما أن الحروف كذلك، وكذلك المضمرات وضعت على الافتقار إلى مفسر تعود عليه، فهي متوقفة في فهم معانيها على غيرها، كما أن الحروف كذلك، ولذلك قيل في الحروف: إنها تدل على معنى في غيرها، وقيد الافتقار بكونه قد أصل، أي جعل أصيلا"(الشاطبي، 2007م). وسنناقش أمثلة على الافتقار النصي من دون حصر فاللغة نصية بطبيعة وضعها.

الافتقار في البنية الإسنادية

- **افتقار الفعل إلى الفاعل.**

من المسلم به أن لكل فعل فاعلا، ولا وجود للفعل من دون فاعل، بني للمعلوم أو المجهول، سواء في ذلك الفعل المتعدي أو اللازم، "والفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه"(الأنباري، 1999م)، فالفاعل في الوجود أولا؛ فهو مسند إليه.

والفعل والفاعل هما المسند والمسند إليه (العمدة)، وإذا كانا منفصلين عن السياق المكتوب أو المنطوق لا معنى لهما يحسن السكوت عليه. وبينهما افتقار واقتضاء "ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسّط وموصل ومعدّ"(الجرجاني، 2001م)، نحو قوله تعالى: "وكفى بالله شهيدا" فحرف الجر الباء في (بالله) لم يأت ليوصل الفعل إلى فاعله(الجرجاني، 2001م).

والفاعل في الجملة الفعلية أولا من الناحية الدلالية، وإن جاء ثانيا في البنية التركيبية، فالفاعل كالمبتدأ " بأن المبتدأ مُخْبَر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"(الأنباري، 1999م).

والفعل مفتقر لوجود الفاعل، فالأول في بنية الجملة مفتقر للثاني، وليس العكس، انسجاما مع البنية الامتدادية في الجملة العربية من الأول إلى الثاني إلى ما بعد ذلك، وصولا إلى تمام النص، فبنية الفعل مع الفاعل تمهد الوصول إلى النص، فلو احتاج الثاني للأول لانغلقت البنية التركيبية وانقطعت عن النص.

والفعل يقتضي وجود الفاعل افتقارا له تمشيا مع سنة الكون فلا وجود للحدث دون المُحدِث، وهذا الافتقار يكون من الأول للثاني في بنية الجملة العربية. وحتى يكون الفاعل فاعلا محققا لذاته لا بد من إحداث الفعل، وعليه يفتقر الفعل للعامل، وهو الفاعل في الحقيقة، كما يرى ابن جني(ابن جني، 1955م)، وتابعه الرضي(الأستراباذي، 1975م). "والفعل عمل قام به الفاعل غالبا أي؛ أنه مفعول في المعنى لهذا الاسم الذي أسند إليه، لأن نحو، قام زيد. تقديره: فعل زيد قياما. ولهذا فإن مصطلح (فِعْل) كان على صيغة من الأوزان الدالة على اسم المفعول مثل: طِحن وطِرح وقِسم؛ بمعنى مطحون ومطروح ومقسوم"(قباوة، 2003م). ويبقى التفكير في العامل قائما عقليا إلى أن ينتهي العقل إلى التسليم بالعاملية المطلقة للكون، ومن هنا أرى صواب البحث في العامل، فاللغة بنت الحضارة والفكر، فبنية الجملة الفعلية بنية فكرية.

وجعل الرفع للفاعل لقوة الفاعل في بنية الجملة من الناحية الدلالية وأولية الوجود، فما انطبق على المبتدأ من مسوغات الرفع للابتداء ينطبق على الفاعل، غير أنه أنتج فعلا تضمن حدثا استوجب فاعلا، فجاء في التركيب ثانيا دليلا على منطيقة الحدث، وإن كان أولا في الحقيقة، وينطبق على الفاعل من المبتدأ "ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطِيَ أقوى الحركات، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأوّلُ الأوّلَ.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخْبَر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"(الأنباري، 1999م).

وافتقار الفعل للفاعل نصي في أصل الوضع والاختيار، فاختيار الفاعل ناتج عن دوافع نصية، فذكر زيد أو خالد وغيره من الأسماء فاعلا، ليس عشوائيا في أصل الاستعمال بل هو محكوم بواقع استعمالي – بعيدا عن الناحية التعليمية – فعندما نقول: استلم خالد راية القيادة في معركة مؤتة. فنحن نذكر خالدا بقصد وليس عشوائيا، بل هو ارتباط نصي بحدث قيادة معركة مؤتة، وهكذا في كل فاعل.

واختيار الفعل ليس عشوائيا بل محكوم بفكرة ينطلق منها المرسل، فالفعل ركض ليس كالفعل كتب، فكل منهما ينتمي لفكرة ما يتكون منها النص.

- **الافتقار للفضلة (الموجهات النصية)**

لا بد للفعل من المفعولية حتى يتم المعنى الدلالي في الجملة، فتأخذ موقعها من النص، فالفعل المتعدي يتعدى بنفسه إلى المفعولية، والفعل اللازم يتعدى بأداة إلى المفعول في المعنى كحرف الجر، نحو: جلس زيد على المقعد. فالجلوس قد وقع من حيث المعنى على المقعد. فهو بمنزلة المفعول به، وإن لم يكن مفعولا فهو مكان الحدث المفعول فيه، وهو تفسير لتمام الفائدة في الجملة، ومن دونه لا معنى للإسناد إلا إذا قصد الحدث بحد ذاته، وهو المفعول المطلق، واختيار الكرسي لتحديد مكان الحدث. ويبقى الإسناد المجرد من دون الفضلات عديم الفائدة، ذلك "إنك إذا قلت: مررت بزيد. فكأنك قلت: مررت زيداً. يريد أنه لو كان ممَّا يجوز أن يستعمل بغير حرف جر. لكان منصوباً، وجملة الأمر أن حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى به، فصار حرف الجر بمنزله الهمزة والتضعيف، نحو: أذهبت زيداً، وفرَّحته"(ابن يعيش، 2001م). وأرى أن هذا التعدي من منطلق نصية الجملة، والجار والمجرور متعلق بالمفعول المطلق توجيها له وبيانا لمقصده لإخراجه من دائرة الإبهام، فالمرور حدث بزيد دونا عن غيره؛ لأنه المقصود النصي من الجملة. وعندما نقول رجع زيد من المدرسة. لا نعني وقوع الرجوع على المدرسة وإنما من المدرسة مكانا للرجوع. "وذلك أنك إذا قلت: خرجت. فأردت أن تبين ابتداء خروجك، قلت: خرجت من الدار. فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك، قلت: خرجت على الدابة. فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي. فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل ألا يتعدى إلا بحرف واحد"(السيوطي، د.ت)، ويرى عاشور الفضلة عنصر توجيه ثم توسيع، وليست من توسعة الجملة المنقطعة عن السياق "فالجملة المفيدة ما كانت منجزة في سياق معين، ودلت على فائدة تامة في ذلك السياق"(المنصف، 1991م)، إلا أن عاشور يعود ليربط التوسعة بالجملة، "فالتوسعة متصلة مركزيا بالمكونات المباشرة للجملة.

والفضلات موطن المعنى المقصود والإعلامية، وإذا كان في الجملة أكثر من فضلة، فالمتأخر منها حيز المعنى إذا جاءت على الترتيب"(الشاوش، 2001م)، "فكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"(الجرجاني، 2001م).

وعليه أرى أن المجرورات ليست في محل نصب مفعول به في الأفعال اللازمة، وإنما بيان لوجهة الحدث وزمانه ومكانه؛ أي مفعول فيه، تمشيا مع متطلبات النص الذي تنتمي إليه الجملة؛ نحو ذهب زيد إلى الحقل أو ذهب زيد إلى الجامعة. وهناك فرق دلالي وتداولي بين الجملتين بفعل المجرورات.

ومعلوم أن لكل فعل مفعولا مطلقا، فإن ذكر الفعل اللازم أو المتعدي ولم يذكر له منصوب أو مجرور فالمفعول المطلق مقدر على النصية ليستقيم المعنى لدى السامع، ويفهم المقصود. ويطلق الفعل من التقييد للاتساع في المعنى، "لننظر كيف أطلق فِعْلَ الاستعانة ولم يقيد بشيء، فإنه قال تعالى: "وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" ولم يقل: نستعين على كذا، أو على كذا فلم يقل مثلاً: نستعين على العبادة أو نستعين على الطاعة، أو ما إلى ذلك، وذلك أنه أراد إطلاق الاستعانة لتشمل كل شيء يريده الإنسان، ولا يخصها بشيء، فهو يستعينُ بالله على العبادة، وعلى طلب الرزق، وعلى النصر على الأعداء، وعلى أن ييسر له أموره، وعلى أن يقضي له حوائجه، فتشمل كل أمور الدنيا والآخرة"(السامرائي، 2003م).

والحاجة لهذه المنصوبات والمجرورات من افتقار الفعل وفاعله لها افتقارا نصيا، فحتى تُفهم الجملة لا بد لها من نص تنتمي إليه، والفضلات هي من يدخل الجملة في إطار النص، فقولك قام زيد. يعني قام زيد قياما من مكانه، إشارة لحدوث القيام ممن نعرفه في إطار فكرة متعارف عليها بين المتكلم والسامع، فالنص إما أنه منجز بكليته، نصا مسموعا أو مكتوبا أو متعارف عليه بين طرفين المرسل والمتلقي أو أنه نص مفترض من المتلقي، فلا يصح فهم جملة من دون سياق. وقام زيد إلى عمله، أو مع

صديقه، أو مسرورا ... فكل فضلة تأخذ المسند والمسند إليه إلى معنى ما أو نص ما.

فالكلام المفيد المخبر عن نصه يستلزم الفضلة إلى جوار المسند والمسند إليه، وقد جعل ابن هشام الكلام أخص من الجملة إذ يقول: "والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"(ابن هشام، 1985). ومن هنا تبدو أهمية رأي ابن هشام في المكونات التي يحسن السكوت عليها وهي المسند والمسند اليه والفضلة، أي الكلام. وليس الجملة الإسنادية "فالمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه"(ابن هشام، 1963م)، ويقصد بالجملة المسند والمسند إليه ولا يرى فيهما فائدة دون الفضلة، ولابن جني رأي في الفضلة يعطيها مكانتها النصية في بنية الجملة فيقول: "فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات. نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك؛ ألا تراك لو قلت : زيد قامت هند. لم تتم الجملة؟ فلو وصلت بها فضلة ما لَتَمّتْ؛ وذلك كأن تقول: زيد قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة"(ابن جني، 1999م)، وعودة الضمير في الجملة يقابله عودة الروابط النصية على الأسماء والبنى الصغرى والكبرى في النص؛ كأسماء الاشارة والموصولات والتكرار وغيرها.

وافتقار الفعل والفاعل للفضلة هو من افتقار الأول للثاني، أي امتداد الجملة نحو النص؛ لأن الفضلة علامة نصية في بنية الجملة.

ونظرا لأهمية الفضلات (الموجهات النصية) في بيان الناحية النصية في الجملة، لا بد من عرض لبعض منها على إيجاز.

أ- افتقار الفعل والفاعل (العمدة) إلى المفعول المطلق.

حتى يتم المعنى في بنية المسند والمسند إليه (العمدة) ويأخذ مكانه في البنية النصية لا بد له من الفضلات (الموجهات) ومنها المفعول المطلق، فكل جملة ذات بعد تداولي لا بد لها من نص تنتمي إليه، وحتى يكون ذلك الانتماء، فإن الفعل مع فاعله (العمدة) يفتقران للمفعول على اختلاف أنواعه وفقا للمعنى المقصود.

فاذا كان المقام الدلالي في الجملة لبيان الحدث فالمفعول المطلق يقوم بهذا الدور النصي، فيبين للسامع والقارئ مسوغ وجود الفاعل فضلا عن الفعل. والفعل بنوعيه اللازم والمتعدي يلزمه المفعول المطلق وإن لم يذكر "لا فعل إلا وله مفعول مطلق، لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له، أشد من طلبه لغيره"(الأستراباذي، 1978م). فجملة قام زيد. يقصد منها بيان الحدث، وهو القيام فمعناه عند السامع قام زيد قياما. على افتراض النصية أي وجود الفكرة عن شخص (زيد) لدى المتكلم والسامع. وغير ذلك لا معنى لجملة: قام زيد. وعلى ذلك قولهم ""وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ. بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدل على صنفٍ. كما أنّ ذهَبَ قد دلّ على صِنف، وهو الذّهاب"(سيبويه، 1988م).

ونحن هنا أمام امتداد الجملة إلى المكون الثالث في بنية الجملة، بسبب الافتقار الدلالي والتداولي، وهو امتداد من اليمين إلى اليسار أو من الأمام إلى ما بعد، تمشيا مع الناحية التداولية في استيفاء المعنى النصي للجملة بتمامها، فالجملة لبنة النص الأولى، وتحمل معنى نصيا جزئيا في النص، والمفعول على أنواعه يسد جزءا من هذه الحاجة.

ب- الافتقار للمفاعيل (المفعول به ومعه وله وفيه)

وما قيل في المفعول المطلق من الافتقار ينطبق على بقية المفاعيل على اختلاف في المعنى الدلالي المقصود في الجملة، والتداولي في النص، فإذا أردنا إيقاع الفعل على مفعول به فإن الفعل والفاعل يفتقران للمفعول به ليكتمل المعنى، وفي الفكر النحوي يتعدى الفعل إلى مفعول به وأكثر وفقا لنوع الفعل المتعدي، وقد جُعل التعدي للفعل وليس الفاعل؛ لأن الفعل تضمن الحدث الذي أحدثه الفاعل، فالحدث يتعدى إلى المفعول به بفعل المحدِث (الفاعل)، غير أن سيبويه قد قال بتعدي الفعل، فقال: "هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ"(سيبويه، 1988م)، فالعاملية الحقيقة هي للفاعل الذي تعداه فعله، وقال ابن جني بالعاملية للفاعل(ابن جني، 1955م).

واذا احتاج الفعل لبيان زمان أو مكان الحدث نأتي بالمفعول فيه، وإذا احتجنا لبيان المصاحبة في الحدث أتينا بالمفعول معه، وهكذا إذا أردنا بيان سبب حدوث الفعل أتينا بالمفعول لأجله. "قال الرضي في شرح الكافية: "قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعلَه.. أما المفعول به نحو ضربت زيداً، والمفعول فيه نحو ضربت يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه..."(الأستراباذي، 1978م). فوجود المفاعيل في الجملة يقدر وفقا للحاجة النصية وليس لحاجة البنية التركيبية للجملة؛ فاذا قصدنا بيان المفعول به اتينا به في بناء الجملة، واذا قصدنا المفعول فيه بيانا لمكان الفعل أو زمانه أتينا به، وهكذا

بقية المفاعيل أو المنصوبات والمجرورات. فالحاجة لها نصية تداولية تتعدى حدود الجملة الإسنادية.

فالمفاعيل في بنية الجملة حاجة تداولية نصية، ويفتقر لها العمدة، والحاجة تأتي من الأول للثاني. والذي يفترض الافتقار في بنية الجملة هو الضرورة التداولية النصية التي تقوم على بيان واكتمال الفكرة النصية.

فنحن أمام امتداد الجملة نحو النص، فوضع المفاعيل في الجملة يأتي بناء على طبيعة الفكرة النصية، وليس بناء على التركيب اللغوي من المسند والمسند إليه. أي أن المسند والمسند إليه في حاجة ما بعدهما دلاليا للوفاء بالحاجة النصية التداولية، فالجملة العربية في طبيعة تركيبها نصية، ولا تنغلق على نفسها، فكل تركيب في بنية الجملة يضاف إليها يفتحها على نصها بوضوح أكثر. ويكشف للقارئ الأبعاد الدلالية في الجملة، والتداولية في النص، ويهيئ لبنية الجملة التالية من الناحية التركيبية والدلالية. فتأخذ الجمل بأعناق بعضها تركيبا ودلالة وتداولا إلى أن تتم فكرة النص.

ج- **الافتقار للمجرورات**

يأتي الجار والمجرور لبيان الوجهة النصية للجملة، فقولك: عاد زيد من الجامعة. غير قولك: عاد زيد من الحقل. وغير: عاد زيد من السفر. فكل جملة تنتمي لنص بفعل الأثر الدلالي للجار والمجرور، فالجملة الأولى تنتمي لنص يتحدث عن الجامعة أو العلم والثانية ينتمي لنص يتحدث عن الحقل والزراعة، والثالثة تنتمي إلى نص يتحدث عن السفر، فالجار والمجرور يوجه الجملة إلى النص الذي تنتمي إليه. وكذا بقية المنصوبات. فهي مقاصد دلالية." فالحرف اقتضى اسما يباشره ليوصل إليه معنى الفعل الذي تعلق به"(الحلبي، 1428هـ). ومعاني حروف الجر مقتضاة بحسب المعنى المقصود وليست مسكوكات؛ ولذا تعددت معانيها.

ويجيء الجاور والمجرور في بنية الجملة لافتقار العمدة له، فهو مقصود المعنى في الجملة ومطلب يستدعيه معنى التركيب السابق، وكذا بقية المنصوبات، فهي من افتقار الأول للثاني، وافتقار الجملة للنص. فذكر المجرورات والمنصوبات في الجملة من افتقار الجملة للنص لبيان معناها التداولي. ولا يمكن بناء جملة مقصودة بلا فضلات (موجهات)، ولا جملة من دون فكرة نص، فالنص فكرة بتمامها.

افتقار الجملة للنص

في النص وجهات نظر مختلفة، يرى فان دايك (Van Dijk) "أن تصور البنية الكبرى لا يؤدي إلى تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضا" (البحيري، 1999م)، ويقول هاليداي (Halliday)،ورقية حسن:" إن النص في إطار أفضل نظرة هو وحدة دلالية ليس وحدة الشكل، بل وحدة المعنى" (فولفانج، 2004م)، أما جون ليونز (Lyons) فيقول: "يمكننا أن نتصور النصوص على أنها تعاقب من الوحدات الكلامية" (جون ليونز، 1987م). ونقل جنت(Genot) عن بيتوفي(Petofi) أن النص "هو وحدة لغوية متكونة من أكثر من جملة " (الشاوش، 2001م)، وهاريس (Harris) حدد النص"بأنه الموضوع الحقيقي لأوجه الوصف اللغوي"(فولفانج، 2004م)، وترى كرستيفا (J. Kristiva) أن النص أكثر من مجرد خطاب أو قول إذ إنه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنها ظاهرة عبر لغوية؛ ... يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقات بين الكلمات التواصلية... فالنص نتيجة لذلك عمليه إنتاجية(البحيري، 1999م).

ويرى رولان بارت (R.J.Barthes) أن النص "نشاط وإنتاج، وأنه قوة متحولة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم...وتكتمل فيه خريطة التعدد الدلالي"(البحيري، 1999م).

وبعد العرض الموجز لبعض من مفهوم النص، نعود إلى افتقار الجملة للنص، وبما أن المنصوبات والمجرورات من المقاصد الدلالية في بنية الجملة فهي علامات نصية في بنية الجملة، وهي توجه الجملة إلى النص الذي تنتمي إليه؛ كما أوضحت سابقا في المفاعيل والمجرورات.

إن الجملة لبنة النص الأولى، وهي البنية الصغرى التي تتكون منها البنية الكبرى والكلية للنص. فنقول عاد زيد ظافرا بالعلم. إذا كان المجال النصي يتحدث عن العلم، ونقول عاد زيد ظافرا بالنصر على العدو. إذا كان المجال النصي عن الجهاد، وطريقنا إلى معرفة فكرة النص هي الفضلة في الجملتين، فالبنية الإسنادية واحدة، والفارق الدلالي النصي بينهما هي الفضلة، فهي عنصر يجعل الجملة مفتقرة للنص.

والنص يفتقر للجملة من حيث أولية التركيب الدلالي، فالنص يظهر للوجود بالبنية التركيبية، وأولها الجملة، أما من الناحية الدلالية فالنص فكرة تامة أولا، وحتى نبدأ ببناء الجمل لا بد من فكرة ننطلق منها، وننظم على وقعها الجمل.

والجملة باكتمالها بنية صغرى بسيطة أو مركبة تحمل صفات النص في أبسط صوره، وهي: الترابط والتماسك، والمقصدية، والمقبولية، والإخبارية، والموقفية، والتناص"(البحيري، 1999م) ،(فولفانج، 2004م). فالترابط والتماسك ماثل في الجانب النحوي والدلالي في بنية الجملة، فالجملة تحتوي على محيلات كالضمائر؛ تحيل داخل الجملة وخارجها، نحو قولنا: الجرجاني عالم بلاغي نحوي، تنسب إليه نظرية النظم، فالضمير (الهاء) يعود على عنصر إشاري في جملة سابقة، والجمل عموما تحتوي أسماء إشارة وموصولة، وهي عناصر إحالية نصية. والمقصدية تبدو في انتماء الجملة لنص ما، ومدى ما تقدمه الدلالة في الجملة لمعرفة نصها، ومقصد منتج النص، وتكون في أقل مستويات الدلالة ؛ لأن الجملة أبسط معنى نصي مقصود، والفضلات (الموجهات) سبيل ذلك في بنية الجملة الفعلية. والمقبولية تأتي من مدى فهم المتلقي للمعنى المقصود في الجملة، وفهم ارتباطها النصي، فيتوقع النص الذي تنطلق منه، ومدى التوقع يعتمد على وفرة الموجهات النصية في الجملة (الفضلات)، والجملة النصية توافق معنى الكلام عند ابن هشام، بحيث يحسن السكوت عليها، وحسن السكوت يعني فهم المتلقي للمعنى النصي الكامن في الجملة. والاعلامية تعتمد على ما تقدمه الجملة من معنى، وهو في أبسط صورة للمعنى، وهو معنى جزئي في بنية النص. والموقفية تأتي من ارتباط النص بالموقف، وبما أن الجملة بنت نص فهي تحمل جزءا من الجينات الوراثية للنص ما يجعلها تدل على النص الذي تنتمي إليه الجملة، إذا علمنا أن النص إما أنه منجز بكليته أو متعارف عليه ما بين المرسل والمتلقي أو مفترض من المتلقي، فالجملة مرتبطة بموقف ما، فقولنا: عاد زيد من الحقل. فيه دلالة على ارتباط الجملة بموقف عمل زراعي، وأما قولنا: عاد زيد من الجامعة حاملا كتبه. فيدل على ارتباط بموقف علمي. وأما التناص فهناك جمل تمثل تناصا واضحا كأن نقول: هو زرقاء اليمامة، في إطار نص عن بعد الرؤية، وهناك جمل كثيرة لا تناص فيها. كما هو الحال في النصوص التي لا تناص فيها. وشرح الأمثلة النصية في الجملة يرد في ثنايا البحث.

فالجملة تحمل العناصر النصية بنسبة بسيطة تمشيا مع موقعها النصي، فهي اللبنة الأولى في النص، فما تحمله من الصفات النصية سيكون أوليا.

الخاتمة

بعد هذا العرض للافتقار في بنية الجملة الفعلية نتبين ما يأتي :

- الافتقار مبدأ نصي متأصل في أجزاء الجملة، وفي الجملة ونصها الذي تنتمي إليه.
- الافتقار يكون من الأول للثاني وليس العكس ما يعني أن الجملة لا تنغلق على نفسها فهي تمتد على افتقار من المسند إلى المسند إليه إلى الفضلات إلى النص.
- الفضلات مكون أساسي في بنية الجملة الفعلية، ولا يمكن الاستغناء عنها، وهي عامل افتقار نصي في بنية الجملة.
- الجملة ترتبط بنص، وهي لبنة النص الأولى، وعلى هذا الانفتاح للجملة على النص تركيبا وتداولا؛ فإن مسميات نحوية تحتاج إلى إعادة نظر، فالفضلة مثلا تصبح موجهات للجملة نحو نصها، وليست من الزيادة، أو الذيل أو التكميل، وشبه الجملة تكون موجها لما تعلقت به.
- والنتيجة التي أردت اثباتها أولا من هذا البحث، أن الجملة العربية بنت نص فهي تداولية ليست مقطوعة عن النص متقوقعة على نفسها، وأن النحو العربي نحو نص، كما أن كل الأنحاء نصية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأستراباذي ، ر ، (1398 هـ – 1978م) **شرح الرضي على الكافية**، (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس، تونس.

الأنباري، ع، (ت: 577هـ)، (1420هـ– 1999م)، أسرار العربية، ط1، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت.

أنيس، إ ، (1985م)، **من أسرار اللغة**، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

البحيري، س، (1997م)، **علم لغة النص** – المفاهيم والاتجاهات– ، ط1، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.

تشومسكي، ن، (1987م)، **البنى النحوية**، ط1، ترجمة (يؤيل يوسف عزيز مراجعة: مجيد الماشطة)، بغداد، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة.

الجرجاني، ع، (ت: 471 هـ)، (1422 هـ – 2001 م) **أسرار البلاغة فى علم البيان**، ط1، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ع، (ت: 471هـ)، 1422هـ – 2001 م)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، (ط1، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب

العلمية – بيروت.
الجرجاني، ع، (ت:471)، (1392هـ–1972م)، **الجمل في النحو**، ط1، حققه وقدم له: علي حيدر ، دار الكتب العلمية، دمشق.
ابن جني، ع، (322 – 392هـ)، (1955م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
ابن جني، ع، **سر صناعة الإعراب**، (1985)، ط1، تحقيق، د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
ابن جني، ع، (322 – 392هـ)، (1972م)، **اللمع في العربية**، تحقيق، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
ابن جني، ع، (1420هـ– 1999م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، و د.عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة.
جون ليونز،(1987م)، **اللغة والمعنى والسياق**،ط1, ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عامة، العراق، بغداد.
حسان، تمام،(2000)، **الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
الحميرى، ن، (ت: 573هـ)، (1420 هـ – 1999م)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، ط1، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا.
أبو حيان الأندلسي، م، (1404هـ – 1984م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، تحقيق د.مصطفى احمد النماس، مطبعة النسر الذهبي.
الخويسكي، ز، (1978م)، **الجملة الفعلية بسيطة وموسعة– دراسة تطبيقية على شعر المتنبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
الرومي، ف، (1424هـ – 2003م)، **دراسات في علوم القرآن الكريم**، ط12، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.
الزَّبيدي، م، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
الزمخشري، م، (1993)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
السامرائي، ف، (1423 هـ – 2003 م) **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل**، ط3، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
السكّاكي،ي، (1407هـ – 1987م،)، **مفتاح العلوم**، ط2، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
البحيري، س،(1997م)، **علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات** – ط1، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، بيروت،.
سيبويه، ع، (ت: 180هـ)، 1408 هـ – 1988 م، **الكتاب**، ط3، عدد الأجزاء: 4، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
السيوطي، ج،(1394هـ/ 1974 م)، **الاتقان في علوم القرآن**، ط1، المحقق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، السعودية.
السيوطي، ج، (849 هـ – 1445م – ت 911 هـ – 1505م)، (د،ت)، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيرون– لبنان.
السيوطي، ج، (ت: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (د،ت)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
الشاطبي، م، (ت 790 هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، (1428 هـ – 2007 م)، ط1، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة.
الشاوش، محمد، (1421هـ–2001م)، أصول **تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس النحو)**، ط1، مج2، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
العسكري، ح، (ت: 395هـ)، **الفروق اللغوية**، (د:ت)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
الغلاييني، م،(ت: 1364هـ)، (1414 هـ – 1993 م)، **جامع الدروس العربية**، ط28، – بيروت، المكتبة العصرية، صيدا.
فولفانج، هـ، (2004م)، **مدخل إلى علم لغة النص**، ط3، (ترجمه وعلق عليه ومهد له: سعيد حسن البحيري)، مصر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
قباوة، فخر الدين، (2003م)، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، ط1، دار الفكر، دمشق.
القطان، م،(ت: 1420هـ)، (1421هـ– 2000م)، **مباحث في علوم القرآن**، ط3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
ابن مالك، م، (ت: 672هـ) **شرح الكافية الشافية**، ط1 المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
المبرد، م، (1382هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المنصف، ع، (1991م)، **بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية**، منشورات كلية الآداب، منوبة.
المكي، ع، (899 – 972 هـ)، (1414 هـ – 1993 م)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ط2، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة.
ابن منظور، م، (ت: 711هـ)، (1414 هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر – بيروت.
ناظر الجيش، ن، (ت: 778 هـ)، (1428هـ)، **شرح التسهيل، المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"** ، ط1، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية.
نحلة، م، (1991م)، **نظام الجملة في شعر المعلقات**،ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

ابن هشام الأنصاري، ع،(1985م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6 تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.
ابن هشام، ع، (ت:761)، (1383هـ –1963م)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط11، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر.
ابن يعيش، ي، (ت: 643هـ)، (1422 هـ – 2001 م)، **شرح المفصل**، ،ط1، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

Thematic Need in Verbal Sentence Structure

***Mahmoud Hawawshah* ***

ABSTRACT

The present study is concerned with the thematic concept of Arabic sentence. It is centered on the concept that the verbal sentence structure is in need of theme presence based on the idea that the Arabic sentence is thematic-based in terms of its structure and semantics. In addition, it argues that the Arabic syntax is related to theme rather than to an isolated sentence. Therefore, the verbal sentence needs to be examined as a theme rather than an isolated sentence because each part of the verbal sentence needs the other parts present in the theme. The presence of Complement creates the need for themes because it is an extension of the sentence itself which connects the sentence to the theme of the text. Therefore, it remains as an indispensable part of the structure of any sentence. It is also worth mentioning that the thematic need is present in the first part of the sentence and not the second one, which makes the sentence closely related to the theme itself. In addition, the meaning of the sentence itself is governed by the theme present in the text. It is, therefore, can be proposed that the Arabic syntax is a theme-based syntax rather than a sentence-based syntax. There are plenty of examples that support this idea such as the presence of referential elements, e.g. pronouns, demonstratives, relative pronouns etc. which may refer to elements inside or outside the sentence itself.

Keywords: Thematic Need, Grammar Linguistics, Sentence, Complement.

* Faculty of Education and Arts , Sohar University, Oman.
Received on 10/9/2018 and Accepted for Publication on 5/8/2019.